



Nº: 434/46/20

Reference: LA/TL/ 132 (1-1) 58 - CU 2024/242

Subject: Draft Toolkit on Prevention and Mitigation of International Investment Disputes

The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations & Other International Organisations in Vienna presents its compliments to the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

Referring to the above-mentioned subject, the Permanent Mission of Saudi Arabia is pleased to attach herewith the Kingdom's existing practice, comments and feedback in the aforementioned draft.

The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations & Other International Organisations in Vienna avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), the assurances of its highest considerations.

Vienna, 10 December 2024



مذكرة المملكة العربية السعودية

بشأن الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
مشروع مجموعة أدوات بشأن درء المنازعات الاستثمارية الدولية والتخفيف من حدتها

الموضوع:

إشارة إلى خطاب الأمانة العامة لدى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال" رقم ٥٨ (١-١) LA/TL/١٣٢ - ٢٠٢٤/٢٤٢ - CU بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٢٤ م، المتضمن طلب تقديم المملكة العربية السعودية الملاحظات على مسودة "وثيقة مجموعة أدوات بشأن درء المنازعات الاستثمارية الدولية والتخفيف من حدتها"، تمهيداً لقيام الأمانة بإعداد نسخة محدثة منها؛ فقد أعدت هذه الورقة لبيان وتوضيح ما تعتمده المملكة من أدوات ومبادرات يهدف تحسين البيئة الاستثمارية داخلياً، والحد من المنازعات الاستثمارية الدولية، كما تتضمن الورقة قائمة بالأدوات المعمول بها في المملكة بغرض تضمينها في وثيقة "مجموعة الأدوات بشأن درء المنازعات الاستثمارية الدولية والتخفيف من حدتها". وفقاً لما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بالفقرة (ب) من وثيقة مجموعة الأدوات، المتعلقة "بالاتصال مع المستثمرين":

١. توفر مبادرة "استثمر في السعودية" منصة إلكترونية موحدة تهدف إلى تسهيل التواصل مع المستثمرين وتوفير الدعم والمساعدة للمستثمر في المراحل التي تسبق أو ترافق أو تلي دخوله إلى المملكة، كما تعمل المنصة على توحيد الجهود بين كافة الوزارات والجهات الحكومية وتقديم معلومات موحدة وفعالة عن الفرص الاستثمارية في المملكة.
٢. كما تعمل وزارة الاستثمار على تنظيم ورش عمل مع الشركات الأجنبية بهدف تعزيز الاستثمارات القائمة وبحث الفرص الاستثمارية الواعدة، بما يوفر قنوات اتصال مباشرة بين المستثمرين ووزارة الاستثمار في المملكة.

ثانياً: فيما يتعلق بالفقرة (١-ب) من وثيقة مجموعة الأدوات، المتعلقة "بسهولة الوصول إلى المعلومات":

١. يعمل المركز الوطني للوثائق والمحفوظات^١ على نشر الأنظمة واللوائح والوثائق النظامية والاتفاقيات الدولية ونحوها في المملكة على المنصة الإلكترونية الخاصة بالمركز وأي تحديثات تطرأ بشأنها، وبعد النشر ملزماً بموجب النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) بتاريخ ٢٧/٧/١٤١٢ هـ الذي نص على نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية، كما صدر في هذا الشأن تنظيم إجراءات نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية^٢ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٦) وتاريخ ١٧/١/١٤٢٥ هـ، وذلك بهدف تسهيل الوصول إلى

^١ A/CN.9/١١٨٥

^٢ استثمر في السعودية

^٣ المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

^٤ الموقع الرسمي لجريدة أم القرى

الوثائق النظامية السارية في المملكة من قبل المستثمرين ومعرفة تحديثاتها والامتثال لما ورد فيها بما ينعكس إيجاباً على الحد من المنازعات الاستثمارية.

٢. تعمل شعبة الترجمة الرسمية لدى هيئة الخبراء بمجلس الوزراء على ترجمة الوثائق الرسمية في المملكة ونشرها بما يمكن المستثمرين من الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة بشأن الأنظمة واللوائح وما في حكمها وما يصدر من قرارات من السلطات المحلية في المملكة وبمسهل الوصول إليها، وأنشئت شعبة الترجمة الرسمية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٤) وتاريخ ٢/ ٥/ ١٤٢٢هـ، وتتولى الشعبة في هذا الشأن عدد من المهام منها: الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية المعتمدة رسمياً في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المنبثقة عنها كلها أو بعضها بحسب الحاجة، ومن تلك اللغات إلى اللغة العربية، بالإضافة إلى اللغات التي يقتضي الحال الترجمة منها أو إليها، وذلك في عدد من المجالات ومنها: ترجمة الأنظمة واللوائح المعتمدة الصادرة من حكومة المملكة العربية السعودية إلى اللغات الأجنبية الأخرى بحسب الحاجة، وترجمة المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، والمساهمة مع الجهات المعنية في ترجمة ما يتطلبه الترافع والتنازلي في الخلافات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

٣. البوابة القضائية العلمية لوزارة العدل^٤:

هي منصة رقمية تفاعلية وقاعدة بيانات قضائية وقانونية، تتيح للجميع بمن فهم أطراف العملية القضائية والمحامين والمهتمين بالشأن القانوني الاطلاع على جميع الأحكام التجارية الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والدائرة التجارية بالمحكمة العليا، والوثائق القضائية بكل يسر وسهولة، بما يسهل على المستثمرين الاطلاع على ما يستجد من أحكام قضائية بشأن الدعاوى التجارية، ويمكن المستثمرين من التنبؤ بالتوجهات القضائية بما يؤثر إيجاباً على الحد من المنازعات والتخفيف من حدتها مستقبلاً.

٤. نشر الأحكام والمبادئ الإدارية من قبل ديوان المظالم^٥:

ديوان المظالم هو هيئة قضاء إداري مستقلة يرتبط مباشرة بالملك، يسعى لإرساء العدل والإنصاف والرقابة القضائية الفاعلة على أعمال الإدارة من خلال الدعاوى الماثلة أمامه؛ لضمان حسن تطبيق الأنظمة واللوائح وتمكين صاحب الحق من وسائل التظلم، وقد نص نظام ديوان المظالم الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (٧٨/م) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ، في المادة (٢١) منه على تصنيف الأحكام القضائية وطبعتها ونشرها، وعليه تم إصدار (٣٢) مجموعة تحتوي على المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا للأعوام خلال الفترة من عام ١٤٣٩ حتى ١٤٤٢هـ، والأحكام القضائية التي أصدرتها محاكم ديوان المظالم منذ نشأتها حتى عام ١٤٤٣هـ، والسوايق القضائية لأحكام ديوان المظالم الإدارية للأعوام ١٤٠٢-١٤٣٦هـ؛

^٤ البوابة القضائية العلمية

^٥ ديوان المظالم

والمبادئ والأحكام الإدارية باللغة الإنجليزية والفرنسية لغرض التسهيل على الباحثين في الوصول لتلك المواقف والمساهمة في نشر المنظومة المعرفية القضائية.

ثالثاً: فيما يتعلق بالفقرة (٢-ب) من وثيقة مجموعة الأدوات، المتعلقة "بإشراك المستثمرين في المناقشات السياسية"، وإضافة إلى ما ورد في البند "واو" بشأن منصتي "مرئيات" و"استطلاع" في المملكة، تعتمد المملكة أدوات إضافية أخرى كما هو مبين أدناه:

١. اتحاد الغرف السعودية^٢ يمثل اتحاد الغرف السعودية مظلة قطاع الأعمال السعودي والغرف التجارية بالمملكة، ويعمل على رعاية مصالحها محلياً وداخلياً، ويعمل على تحقيق أهدافه في خدمة الاقتصاد السعودي من خلال محورين رئيسيين:

- الصعيد الداخلي: يعمل اتحاد الغرف على نقل تحديات القطاع الخاص على مستوى المملكة إلى الجهات الحكومية، عبر لجنة وطنية قطاعية تضطلع بمسؤوليات القطاعات المختلفة ومناقشة قضايا ومهموم وأنظمة هذه القطاعات مع الجهات المختصة.

- الصعيد الدولي: يعمل اتحاد الغرف على تمثيل القطاع الخاص في المحافل والمناسبات والمؤتمرات وبشأن في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية، وتمتين علاقات المملكة التجارية مع العالم، وتعزيز العلاقات المتبادلة عبر (٤٢) مجلس أعمال سعودي أجنبي مشترك يتبع للاتحاد.

٢. منصة المشاركة المجتمعية (تفاعل)^٣:

هي منصة حكومية تعزز العلاقة بين الحكومة والمستفيدين، والأخذ بأرائهم في مستوى الخدمات الحكومية المقدمة وسهل تحسينها، من خلال المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتصميم الحلول للتحديات التي تواجه الحكومة والأفراد والقطاع الخاص، وتهدف إلى تمكين التعاون بين الحكومة والمستفيدين من خلال تعزيز التواصل بينهما، وتحسين جودة الحياة، إضافة إلى إثراء تجربة المستفيد، وتفاعل المستفيدين في عملية صنع القرار وتصميم الخدمات.

رابعاً: فيما يتعلق بالفقرة (٣-ب) من وثيقة مجموعة الأدوات، المتعلقة "بألية نظلمات المستثمرين":

١. تنص الأنظمة وما في حكمها في المملكة العربية السعودية على ممارسة موحدة تمكّن المستثمر والقطاع الخاص وأي طرف معني من التظلم من القرار الإداري أمام الجهة الحكومية مصدرة القرار خلال فترة زمنية محددة وذلك قبل التوجه إلى المحكمة المختصة للاعتراض على القرار الإداري، وهو ما يشترطه نظام المرافعات أمام ديوان المظالم^٤ (المحكمة الإدارية في المملكة) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ

^٢ البوابة الموحدة للغرف السعودية

^٣ منصة تفاعل

^٤ نظام المرافعات أمام ديوان المظالم

١٤٣٥/١/٢٢ هـ، بهدف إتاحة الفرصة أمام الأطراف لمعالجة الشكوى ما أمكن بما يحد ويخفف من احتمالية تصعيد النزاع.

٢. تضمن نظام الاستثمار^{١٠} الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٦/١/١٤٤٦ هـ، في المادة العاشرة منه النص صراحةً على إمكانية الاتفاق على تسوية المنازعات بين المستثمرين والجهات الحكومية المختصة من خلال استخدام الوسائل البديلة لتسوية المنازعات بما في ذلك التحكيم والوساطة والمصالحة.

٣. كما تعرض المملكة العربية السعودية على تضمين اتفاقيات الاستثمار الثنائية المبرمة مع الحكومات الأخرى التسوية الودية للمنازعات من خلال التشاور أو التفاوض خلال مدة زمنية محددة قبل اللجوء إلى المحكمة المختصة أو التحكيم بحسب الاتفاق.

خامساً: فيما يتعلق بالفقرة (ج) من وثيقة مجموعة الأدوات، المتعلقة "بالتنسيق بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة":

١. المركز الوطني للتنافسية^{١١}:

يعمل المركز الوطني للتنافسية على التواصل مع الجهات الحكومية والخاصة بما فيها الجمعيات والمؤسسات الأهلية وغير الربحية المعنية، وبناء شراكات معها من خلال لجان متعددة تضم عدد من الجهات الحكومية بحسب الاختصاص، بغرض تحديد المعوقات والتحديات المتعلقة بتطوير البيئة التنافسية والعمل على معالجتها، بما يخدم أهداف المركز في العمل على تحسين البيئة التنافسية في المملكة وتطويرها، والارتقاء بترتيب المملكة في التقارير والمؤشرات العالمية ذات العلاقة، وقد أسس المركز بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٢) بتاريخ ٢٥/٤/١٤٤٠ هـ.

٢. مجلس الاستثمار^{١٢}:

إضافة إلى ما توفره مبادرة "استثمر في السعودية" من خلال المنصة الإلكترونية التي تهدف إلى توحيد الجهود بين الوزارات والجهات الحكومية، أنشئت المملكة العربية السعودية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١١١) وتاريخ ٦/٢/١٤٤٥ هـ "مجلس الاستثمار" الذي يرتبط تنظيمياً باللجنة الوطنية العليا للاستثمار، ويهدف بشكل رئيسي إلى المساهمة في تعزيز التواصل المؤسسي بين القطاعين العام والخاص، ومن اختصاصاته حصر وتحديد المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في الاستثمار داخل المملكة واقتراح المعالجات اللازمة.

^{١٠} نظام الاستثمار.

^{١١} المركز الوطني للتنافسية.

^{١٢} القرارات التنفيذية لمجلس الاستثمار.

٣. المركز السعودي للأعمال الاقتصادية^{١٣}:

يعمل المركز على تيسير إجراءات بدء الأعمال الاقتصادية، ومزاولتها، وإنهائها، بالتنسيق مع الجهات الحكومية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال منصة إلكترونية موحدة تربط كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بما يمكن المستثمر من الحصول على كافة الخدمات ذات الصلة بدورة حياة الأعمال الاقتصادية من خلال منصة إلكترونية واحدة. وقد أسس المركز بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٦) وتاريخ ١١/٨/١٤٤٠هـ.

سادساً: فيما يتعلق بالفقرة (٣-٥) من الوثيقة والخاصة "بالسرية":

١. ينص نظام الاستثمار^{١٤} في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٦/١/١٤٤٦هـ، على حقوق المستثمر المتضمنة حماية معلوماته التجارية السرية، بالإضافة إلى عدد من الأحكام التي تهدف إلى تطوير وتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق الفرص الوظيفية عن طريق توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات.

٢. كما اعتمدت المملكة العربية السعودية أنظمة وسياسات حماية البيانات الشخصية الصارمة من أجل ضمان حماية خصوصية المستخدمين، وتتضمن هذه الأنظمة واللوائح نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣هـ، والمبادئ الأساسية لنظام حماية المعلومات الشخصية، والمبادئ الأساسية والأحكام العامة لنظام مشاركة البيانات الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ومكتب إدارة البيانات الوطنية.

كما حدّد نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه التنفيذية^{١٥} الأساس القانوني لحماية الحقوق المرتبطة بمعالجة البيانات الشخصية لدى جميع الجهات بالمملكة، إلى جانب جميع الجهات القائمة خارج المملكة التي تضطلع بمعالجة البيانات الشخصية الخاصة بالأفراد المقيمين في المملكة باستخدام أي وسيلة، بما يشمل معالجة البيانات الشخصية عبر مواقع الإنترنت.

انتهى..

^{١٣} المركز السعودي للأعمال الاقتصادية

^{١٤} نظام الاستثمار

^{١٥} نظام حماية البيانات الشخصية

قائمة الأدوات بشأن درة المنازعات الاستثمارية الدولية والتخفيف من حدتها في المملكة العربية السعودية		
١	المركز الوطني للتنافسية	يعمل بالتكامل والتعاون مع الجهات الحكومية لتطوير البيئة التنافسية في المملكة.
٢	منصة مرئيات القطاع الخاص	منصة إلكترونية تعمل على تطوير آليات التعامل بين القطاع الخاص والجهات الحكومية.
٣	منصة استطلاع مرئيات العموم	منصة موحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية والقطاع الخاص بشأن الأنظمة أو اللوائح وما في حكمها.
٤	استثمر في السعودية	منصة استثمار لتسهيل التواصل مع المستثمرين وتوحيد الجهود بين الجهات الحكومية.
٥	المركز السعودي للأعمال الاقتصادية	منصة الموحدة لخدمات بدء الأعمال ومزاومتها وإنائها.
٦	منصة المشاركة المجتمعية (تفاعل)	منصة لتعزيز العلاقة بين الجهات الحكومية والمستفيدين.
٧	اتحاد الغرف السعودية	يمثل مظلة قطاع الأعمال السعودي والغرف التجارية في المملكة ويعمل على رعاية مصالحها محلياً ودولياً.
٨	المركز الوطني للوثائق والمحفوظات	منصة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات لنشر الأنظمة واللوائح والاتفاقيات وما في حكمها.
٩	شعبة الترجمة الرسمية	منصة لدى هيئة الخبراء بمجلس الوزراء المعنية بترجمة الأنظمة والوثائق الرسمية.
١٠	البوابة القضائية العلمية	منصة لدى وزارة العدل لنشر الأحكام القضائية.
١١	ديوان المظالم	منصة لنشر المبادئ والأحكام القضائية الإدارية.
١٢	مجلس الاستثمار	معني بحصر وتحديد معوقات الاستثمار في المملكة والعمل على معالجتها.
١٣	نظام المرافعات أمام ديوان المظالم	الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ.
١٤	نظام الاستثمار	الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ.
١٥	نظام حماية البيانات الشخصية	الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩ هـ.